

مخاوف من توسع دائرة الاعتقالات السياسية في الجزائر

الناشط السياسي كريم طابو، واعتبرته "خرقاً للحريات والمبادئ الأساسية للممارسة الديمقراطية".

ودعت إلى إطلاق سراحه فوراً، وإلى ضرورة الاستماع لأصوات ملايين الجزائريين واحترام رغبتهم في التغيير وحقوقهم في إرساء نظام ديمقراطي حقيقي، لا سيما وأن الاحتجاجات السياسية تتسم بالطابع السلمي والهادئ، منذ انطلاق الأحداث في فبراير الماضي، وأفضى الحضور الرمزي لأفراد عائلة كريم طابو، للمسيرة الاحتجاجية الجمعة، إلى زخم استثنائي ترجمته عودة قوية للحراك الشعبي إلى الميدان، ووصف المحامي والناشط الحقوقي المقرب من السلطة فاروق قسنطيني، الذي أعلن عن بداية محاكمة الرباعي (سعيد بوتفليقة، الجنرالين توفيق وطرطاق، ولويزة حنون)، الموقوفين بسجن البلدية في 23 سبتمبر، توقيف كريم طابو، بـ"المبالغ فيه".

أما الحقوقي بوجمعة غشير، فقد علق على سجن منسق الاتحاد الديمقراطي الاجتماعي، بالقول: "في الوقت الذي كان الجزائريون ينتظرون الإفراج عن كل سجناء الحراك والرأي والسياسيين، زاد النظام القائم في قائمة السجناء ناشط آخر وهو كريم طابو". وأكد على أن القرار "يشكل عرقلة كبيرة للمسار الديمقراطي الذي يناضل الجزائريون لتحقيقه، وحتى بالنسبة لمسار السلطة التي تريد إجراء الانتخابات الرئاسية في أقرب وقت ممكن".

في الوقت الذي كان فيه الجزائريون ينتظرون الإفراج عن كل سجناء الحراك والرأي والسياسيين، زاد النظام القائم في قائمة السجناء شخصاً آخر وهو كريم طابو

وأضاف: "الآن هناك أمر واقع والسلطة الحالية قررت السير في خطتها، لكن كان من المفروض عليها أن تتبنى بعض الأمور لطماننة المواطنين والطبقة السياسية والمجتمع المدني حتى لا تكون الانتخابات مطعوناً في شرعيتها". ولفت إلى أن "كريم طابو مارس مهامه كرجل سياسي ولم يخالف أي قانون أو يقوم بعمل إجرامي، وبالتالي فإن قرار حبسه غير مبرر ونطالب بإطلاق سراحه فوراً".

وتظاهر جزائريون الجمعة للأسبوع الثلاثين على التوالي، في تحرك طغي عليه رفع شعار رفض إجراء انتخابات رئاسية متسرعة، في وقت صادق البرلمان على قانونين من شأنهما فتح الطريق أمام تنظيم الاستحقاق قبل نهاية العام. وبرغم معارضة المحتجين الذين يرون في الانتخابات الرئاسية وسيلة لـ"النظام" للبقاء في السلطة عن طريق التزوير، فإن الجيش الذي تسلّم زمام الأمور بحكم الأمر الواقع يبدو مصراً على دفع هذا المسار قدماً.

وقدم وزير العدل بلقاسم زغماتي الأربعاء مشروعين لقانونين، وتمت المصادقة عليهما في غرفتي البرلمان في غضون يومين فقط. وصادق مجلس الشعب على النصين الخميس وسط تغيب أحزاب معارضة، فيما صادق مجلس الأمة عليهما صباح الجمعة. ويتعلق المشروع الأول بإنشاء سلطة "مستقلة" مكلفة بتنظيم الانتخابات على أن تحول إليها "كل صلاحيات السلطات العمومية، أي الإدارية، في المجال الانتخابي". أما المشروع الثاني، فيتعلق بتعديل القانون الانتخابي ضماناً لـ"الشفافية والنزاهة والحياة".



تضييق أمني متواصل على حراك الجزائر



تاهر بلدي
صحافي جزائري

الجزائر - رجح مراقبون توسع دائرة الاعتقالات السياسية في الجزائر، في إطار مخطط يستهدف إفراغ الحراك الشعبي من رؤوسه المدبرة، بغية ضمان المرور المرن للاستحقاق الرئاسي المرتقب قبل نهاية العام الجاري، إلا أن ردود الفعل التي ميزت الجمعة الثلاثين سارت عكس تكهنات السلطة.

وينتظر أن يمثل، الأحد، أكثر من عشرة ناشطين من الحراك الشعبي، أمام قضاء العاصمة بعد توقيفهم في احتجاجات الجمعة الثلاثين، لينتقلوا بذلك إلى عشرات الموقوفين، الذين يراد تحييدهم عن المشهد قبل موعد الانتخابات الرئاسية، بهدف إفراغ الاحتجاجات السياسية من زخمها الشعبي ومن رموزها الفاعلة.

ورغم أن القضاء المحلي قرر تبرئة بعض الشبان الذين أوقفوا على خلفية رفع رايات الهوية الأمازيغية، إلا أن العشرات منهم لا زالوا يقبعون في السجون لاسيما في العاصمة، وتم إلحاق أعداد أخرى بهم، وعلى رأسهم الناشط السياسي البارز ومنسق حزب الاتحاد الديمقراطي الاجتماعي كريم طابو.

وتحول الرجل إلى زعيم سياسي قياسا بموجة التعاطف الكبيرة التي حظي بها من طرف المسيرات الشعبية المنتظمة بالعاصمة ومختلف مدن ومحافظات البلاد، في الجمعة الثلاثين من عمر الحراك الشعبي، حيث تصدرت صورته والشعارات المتضامنة معه المظاهرات الأخيرة.

وتتصاعد في الجزائر مخاوف من توسيع دائرة الاعتقالات السياسية في حق الناشطين والمعارضين، حيث يجري الحديث عن مخطط يستهدف توقيف العديد منهم، وتم تسريب لوائح بأسماء بارزة في المشهد الجزائري، مما يثير قلقاً على مستقبل الوضع في البلاد.

ونددت القوى السياسية والحقوقية المنضوية تحت لواء البديل الديمقراطي، باعتقال كريم طابو، وطالبت بالإطلاق الفوري لسراحه، كما شدد بيان صادر عن التكتل على "استمرار النضال من أجل تحقيق أفكار التكتل وعلى رأسها تحقيق المسار التأسيسي لضمان التغيير الشامل في البلاد".

واعتبر البيان توقيف منسق الاتحاد الديمقراطي الاجتماعي، "عقاباً على موافق سياسة، تدخل في ضمن الحقوق الأساسية للمواطنين الجزائريين، وهي خطوط تنذ عن مخاطر حقيقية تهدد مسار الحقوق والحريات في البلاد".

ودعت قوى البديل الديمقراطي، إلى "البقطة والحذر من الإنزلاقات التي تدفع إليها السلطة"، وشددت على "استمرار النضال السلمي وعدم التفاعل مع حملة الاستفزات التي تستهدف جر البلاد إلى العنف والوفوضى".

ويعتبر كريم طابو، ثالث شخصية سياسية تتواجد في السجن، بعد كل من زعمية حزب العمال اليساري لويزة حنون، وضابط جيش التحرير العقيد لخضر بوقرة، إلى جانب عشرات الشبان الموقوفين على خلفية رفع راية الهوية الأمازيغية.

وقد كانت منظمة "هيومن رايتس ووتش"، سباقة إلى التنديد بالتوقيفات التي وصفتها بـ"تغير القانونية"، ودعت إلى إطلاق سراح جميع المعتقلين، فإن موقف لجنة حقوق الإنسان في الاتحاد الأوروبي، تجاه سجن الناشط كريم طابو، يعتبر تحولا لافتاً وأول اهتمام دولي علني بمجريات الأحداث في الجزائر.

ونددت اللجنة بما وصفته بـ"القرار التعسفي للسلطات الجزائرية تجاه الأسبق زين العابدين بن علي، وتقول الدولة التونسية إنها ليست مقصرة في ملف متابعة استرجاع الأموال المنهوبة بل إن التعقيدات القضائية والإجرائية تحول دون ذلك، لكن رئيس الهيئة التونسية لمكافحة الفساد شوقي الطيب لديه رأي آخر.

واعتبر الطيب أن مسألة استرجاع الأموال المالية التونسية التي اكتسبت بخارج، ليست بالأساس ذات طابع قانوني، وأشار الطيب، في 17 سبتمبر 2018، في افتتاح أشغال الورشة 22 لبرنامج منظمة الأنتربول العالمي لمكافحة الفساد والجريمة المالية واسترداد الأموال، إلى قلة التنسيق مع الدول المعنية لاسترجاع تلك الأموال.

«لوبي» أميركي مجاني تهمشه الدبلوماسية التونسية

متقاعد لا يتقن الإنكليزية سفيراً لتونس لدى الأمم المتحدة



تونس بحاجة إلى مراجعة أدائها الدبلوماسي

للدكتور صفوان المصري، مدير مركز كولومبيا للبحوث والمحاضر في جامعة كولومبيا بتاريخ 2 يونيو 2018، حث من خلاله صناع القرار الأميركي الخارجي على السعي إلى دعم التجربة التونسية التي حققت مكاسب هامة بإنجاح أكثر من استحقاق انتخابي وصياغة دستور. وقال إن "على صناع القرار في البيت الأبيض دعم هذا النموذج لمجتمع ديمقراطي مسالم في منطقة ساحة وإي تخفيض في المساعدات ستكون له نتائج كارثية ومكلفة".

تكوين مفاوضات

تعتبر إدارة المفاوضات مع الدول في الملفات العالقة من أقوى النقاط التي ترتكز عليها الدبلوماسية، فالمفاوض الجيد هو المفاوض الذي يخلق الملف بأدنى درجة ممكنة من التكلفة سواء كانت مالية أو اقتصادية أو حتى سياسية. وبالنظر إلى المفاوضات التي خاضتها تونس للحصول على قروض أو لإبرام اتفاقيات ثنائية مع الدول، كثيرا ما ندفع ثمننا باهظا، وهو ما يؤكد جل الخبراء الاقتصاديين في تونس. وعلى سبيل المثال نجد ارتفاع نسبة الفوائد على القروض، وبما أنه لا يمكن فصل الاقتصادي عن السياسي فإن الدبلوماسية المازومة كثيرا ما تؤثر على نتائج المفاوضات الاقتصادية في نهاية المطاف.

وأقرح وزير الخارجية التونسي الأسبق منجي الحامدي تكوين مدرسة تعنى بتكوين المفاوضين التونسيين، وهو اقتراح مهم أهملته السلطات التونسية أيضا.

ويكسر بطء استرجاع الأموال التونسية المنهوبة والمهزبة إلى الخارج، فشلا دبلوماسيا يحرم الدولة المنهكة اقتصاديا من موارد مالية ضخمة تقلص عجز الموازنات العامة المتفاقم منذ 2011. ويبلغ حجم الأموال المنهوبة من تونس منذ الاستقلال في 1956 إلى غاية يناير 2011، 39 مليار دولار، من بينها 34 مليار دولار وقع نهبا إبان فترة الرئيس

الأسبق زين العابدين بن علي. وتقول الدولة التونسية إنها ليست مقصرة في ملف متابعة استرجاع الأموال المنهوبة بل إن التعقيدات القضائية والإجرائية تحول دون ذلك، لكن رئيس الهيئة التونسية لمكافحة الفساد شوقي الطيب لديه رأي آخر. واعتبر الطيب أن مسألة استرجاع الأموال المالية التونسية التي اكتسبت بخارج، ليست بالأساس ذات طابع قانوني، وأشار الطيب، في 17 سبتمبر 2018، في افتتاح أشغال الورشة 22 لبرنامج منظمة الأنتربول العالمي لمكافحة الفساد والجريمة المالية واسترداد الأموال، إلى قلة التنسيق مع الدول المعنية لاسترجاع تلك الأموال.

مستشارين عسكريين أميركيين، ولم تطلق منذ ثورة 2011-2010 لتحقيق الديمقراطية مساعدات أميركية سوى بمقدار مليار دولار أميركي (وثلاث ضمانات بقرض) ويستدر (وبالمقارنة، تُنفق الولايات المتحدة حوالي 45 مليار دولار سنويا في أفغانستان؛ بعد 17 عاما من محاولة تحويلها إلى دولة ديمقراطية تعددية. تخلص البعثات الدبلوماسية لكل الدول. أخذنا في الاعتبار أن ديمقراطية تونس المدفوعة بالجهود الذاتية تعد نموذجا له ما له من الأهمية للمنطقة، وإن كان نموذجا متزايدها الهشاشة".

وتتفق الدول العربية وحتى الآسيوية والأوروبية أموالا طائلة في استمالة السياسيين والمثقفين المؤثرين في السياسة الخارجية الأميركية للدفاع عن مصالحها حول العالم، فهذه السياسة واختصار وهذا بالأحرى دور السفير ورؤساء البعثات الدبلوماسية لكل الدول. قد تعيق الموارد المالية الشحيحة المخصصة للسفارات التونسية حول العالم الذهاب في هذا الطريق الذي يسلكه الآخرون، ولكن عندما تأتي خدمة مجانية ويتم تجاهلها، عن قصد أو غير قصد، تلك هي الطامة الكبرى.

وبعيدا عن التجنّب والتحامل، لم تحقق الدبلوماسية التونسية أي اختراق أو نتائج تذكر في الاستثمار في التجربة الديمقراطية. لقد كان بالإمكان أفضل مما كان.

ففي يونيو 2019، كشف تقرير نشره "مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط" (منظمة أميركية غير حكومية مقرها واشنطن) استنادا إلى وثائق أصدرها الكونغرس الأميركي، أن إدارة الرئيس دونالد ترامب اقترحت تخفيض المساعدات الأميركية المخصصة لتونس بعنوان السنة المالية القادمة (2020) إلى 86.4 مليون دولار، (مقابل 94.5 مليون دولار سنة 2019)، في حين طلبت تونس "على صريح" الحصول خلال سنة 2020، بشكلى قرش أميركي بقيمة 500 مليون دولار "لشراء طائرات هجومية أميركية الصنع".

ولاحظت المنظمة في هذا التقرير أن أغلب المساعدات الأميركية المقترحة تخصصها لتونس بعنوان سنة 2020، عسكريا وأمنيا، الهدف منها "القضاء" على المنظمات الإرهابية "المحلية" و"دعم أمن الحدود ودعم المهام الإقليمية" بما في ذلك مهام حلف شمال الأطلسي. وقالت المنظمة إن ممثلي منظمات أميركية داعمة للترويج للديمقراطية في الشرق الأوسط عبروا عن قلقهم البالغ إزاء اعتزام الإدارة الأميركية خفض المساعدات المخصصة لبرامج الديمقراطية والحكومة في تونس، واعتبروا ذلك "مؤشرا إضافيا على أن الولايات المتحدة أصبحت أقل تركيزا على الانتقال الديمقراطي في تونس". كما نشر موقع صحيفة "ذو هيل"، التي يمولها الكونغرس الأميركي، مقالا

لم تحقق الدبلوماسية التونسية أي اختراق أو نتائج تذكر في الاستثمار في التجربة الديمقراطية التي أطاحت بنظام الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي، والتي يشيد بها المجتمع الدولي، وكان بإمكانها تحقيق أفضل نتائج خاصة في ما يخص استرجاع أموالها المنهوبة والمهزبة إلى الخارج. ويعزو الخبراء ذلك إلى افتقارها لمفاوضين جيدين وضعف أدائها الدبلوماسي.

لمنصب سفير تونس لدى الأمم المتحدة لا يتقن حتى اللغة الإنكليزية. ودعا المكّي الرئيس التونسي محمد الناصر إلى فتح تحقيق في الغرض واستقصاء الأمر، رغم أن وزير الخارجية خميس الجبناوي قد كلف بدوره لجنة للتدقيق واستجلاء الأمر.

ومنذ يناير 2011، أساعت تونس استثمار الإعجاب الغربي بتجربتها الديمقراطية الناشئة خاصة مع الولايات المتحدة، التي أعلنت في وقت سابق تقليص مساعداتها لتونس إلى الحد الأدنى. لكن في المقابل استطاعت مصر استرجاع المساعدات الأميركية المجددة باكتمالها، وهي تطمح إلى المزيد في ظل دبلوماسية نشطة في ليبيا ولوبي دعم قوي في واشنطن.

سفارة تونس بواشنطن

كتب الصحافي الأميركي توماس فريدمان مقالة بصحيفة نيويورك تايمز تحت عنوان "مزيد من المدارس، قليل من الدبابات للشرق الأوسط"، عقد فيها مقارنة بين الدول العربية التي لم تتدخل فيها أميركا سياسيا أو عسكريا، وبين تلك التي استخدمت فيها جيوشها وقواتها لفرض التغيير.

يعكس بطء استرجاع الأموال التونسية المنهوبة والمهزبة إلى الخارج، فشلا دبلوماسيا لدولة منهكة اقتصاديا

يقول فريدمان "لماذا تعد الدولة الوحيدة من دول الربيع العربي التي تمكنت من الانتقال بشكل سلمي نسبيا من الدكتاتورية إلى الديمقراطية الدستورية، مع التمكين الكامل للمرأة، هي الدولة التي تشهد أقل قدر من التدخل من جانبنا، والتي لم ترسل إليها أبدا جندا للقتال والموت؟ هل تعرفون الدولة التي أتحدث عنها؟ أجل إنها تونس".

ويتابع الصحافي وأحد قادة الرأي العام في واشنطن "تونس، الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي حققت ما تحرقنا شوقا لإنجازه في العراق وسوريا ومصر وليبيا واليمن وأفغانستان؛ وفعلت ذلك بعد أن استضافت على مدار الخمسين عاما الماضية عمال حفظ سلام أميركيين بقدر أكبر مما استضافت به



حلمي هامامي
صحافي تونسي

يهدف أي تغيير على رأس البعثات الدبلوماسية في كل دول العالم إلى حلحلة مشكل أو تحسين أداء، إلا أن التعيينات على رأس البعثات الدبلوماسية في تونس قد تكون أحيانا تعميقا لأزمة.

ففي وقت تتسابق فيه الدول لتكوين "لوبيات ضغط" لدى أهم مراكز صنع القرار العالمي للدفاع عن مصالحها، لا تزال مهام البعثات الدبلوماسية لتونس منحصرة في إدارة شؤون الجالية، ومنصب السفير أو منصب رئيس البعثة الدبلوماسية لم يغير بعد منطق التشريف إلى عقيدة التكليف.

برأت مجز بالعملة الصعبة وإقامة فاخرة، يقضي السفراء ورؤساء البعثات الدبلوماسية أوقات ممتعة حتى نهاية فترة التعيين دون أن يجلبوا للبلاد أي استثمار أو اختراق في قضية ما.

ونددت نقابة السلك الدبلوماسي في وزارة الخارجية التونسية منذ حوالي أسبوعين بالحركة الدبلوماسية لسنة 2019، قائلة إنها قامت على الولوات والمحسوبية، مشيرة إلى أن الأيديولوجيا السياسية حاضرة بقوة.

وأعربت النقابة عن استيائها من تواصل سياسات الإغواء المنهج للعديد من الخطط الدبلوماسية، والذي بلغ هذه السنة عدم تعويض 25 بالمئة من مجموع الخطط الشاغرة بالبعثات الدبلوماسية والفصلية.

ونبهت إلى أن هذه "التوجهات الخاطئة والقرارات الاعتباطية"، التي لا تتماشى مع حجم الرهانات التي تواجهها البلاد على الصعيد الدولي، من شأنها أن تحول دون حسن سير المرقق الدبلوماسي، وتؤثر سلبا على أداء المراكز الدبلوماسية وعلى نوعية الخدمات التي تقدمها للجالية، خاصة وأن التمثيل الدبلوماسي التونسي يعد الأقل مقارناً ببقية الدول. بالمئة من الميزانية العامة للدولة.

ورغم أن مثل هذا التنديد ليس بجديد منذ ثورة يناير 2011، إلا أن اقتراح اسم سفير مقاعد لا يتقن الإنكليزية لمنصب سفير تونس لدى الأمم المتحدة، في وقت تستعد فيه البلاد لعضوية مجلس الأمن الدولي، يفسر إلى حد ما أسباب الفشل الدبلوماسي الزريع. وكشف النائب عبد اللطيف المكّي أنه تم اقتراح اسم سفير مقاعد سابق